اولى لما سيأتي من ان جمع آخره الا وان كان مقصورا على السماع قوله قبل ذي فيه تنوين
وضمير يجوز ضبطا قبل وغيره بالضم من غير تنوين نظرا الى الغاية الحال التي تكون عليها
حال قطعها عن الاضافة وبعده وما بعده معطوفان على المبتدا او مبتدا محذوف وكذا
الخبر تقديره ذلك وبتعين فيه الضم من غير تنوين لانه لو نون لا يستقيم الابيات
قوله وحسب اي التي هي بمنزلة لا غير في المعنى لانها التي تستعمل مجردة عن
سبا تو قوله واول التصحيح ازاله اول بالهمزة بعد الواو على وزنه افعل فلما قلبت الهمزة
الثانية واوا وادغمت في الواو بقي اول فوزنه فعل في الجمع اوايل بالهمز ولم يقولوا اواول
وهو لا يستلزم ثانيا الا معناه ابتداء الشيء ويستعمل صفة بمعنى اسبق فيجمع العرب
للوصفية ووزن الفعل يمنع صحيحه فانيته بالتاء دخول من عليه ويستعمل اسما
بمعنى سابق نحو لقيته عاما اولا ونحو قولهم ماله اولا ولا اخر فيبنى على ويونث بالتاء
ويستعمل ظرفا نحو رايته اول الناس فيبنى قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا
قطع عن الاضافة بني على الضم قوله وحد وزن هو اسم لادنى مكان ما عينا مكان المضاف
اليه فيكون من ظرف وفي الكافي نحو قولك جلست حد زيد ثم استعمل في الرغب
الضعاوتة نحو قولك زيد حد وزيد عمرو ثم تجوز به واستعمل في تجاوز حكم الى اخر نحو
فعلت زيد الا كرام حد وزيد الاهانة او محكوم عليه الى اخر نحو اي فتى زيد حد وزيد عمرو
او حد الثاني قوله بالبيتان السنتان اي اسماء قوله وعل هي بمعنى فوق كما سيأتي
في الشرح قوله في انها ملازمة للاضافة الخ اورد عليه انه يجوز قطعها عن الاضافة
لفظا ومعنى كما يصرح به قول العرب اعرب انصبا الخ بل بعضها لا يجوز اضافته عند جماعة
وهو علو وقد يجاب بان المراد قطعه اضافة لا يرد القطع المذكور لانه نادر وقليل كما
تقدم قال الدهوني وفيه انه لم يذكر ملازمة الاضافة مع عدم قطعها يجعله الشارح وجه
شبه بل كان الاظهر الاقتصار على الثاني الذي ذكره في كلام العرب وهو انها تقطع عن
الاضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وكان الشارح اخذه من قول الفراء عند قوله
اضيف الى الاصل فيه الاضافة وحمل على ذلك الاصل لكونه لازما ايلانه الاصل في كل

اصل

اصل فكان الحرف ذلك فيصح ان يجعله وجه شبه وعلى هذا يكون قوله السابق بين الجهات
الملازمة للاضافة الخ مدلولا عليه بكلام العرب ولم يقرر بما لا يعترض عليه بانه اعتبر
فيتكرر قوله فتبنى على الضم هذه اشارة الى الحالة الاولى من الاحوال الاربعة وقوله اما اذا
نوين ثبوتا لفظا المضاف اليه اشارة الى الحالة الثانية وقوله حالة تنوين لفظا به اشارة
الى الحالة الثالثة وقوله فان قطعتا عن الاضافة اشارة الى الحالة الرابعة قوله مجرورا
الجواب اي منع وجبر وابر وبلى قوله في الجمود لعل المراد به عدم التصرف اللزومه الخ
بيه وشبهها والمراد به عدم التثنية والجمع قوله والا فتنكر وان كان موجودا
حال الاضافة لفظا الخ معنى ذلك الحد وقال البنبيني المعنى المقصود وهذا الا فتنكر وان كان موجودا
حال الاضافة لفظا الخ ظهور الاضافة بين جانب الاسمية لاختصاصها بالاسم فلم
تبرز الا في بناء حيث واذ واذا حال اضافتها الا اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة
في الحقيقة يحاذي المضاف اليها فكان المضاف اليه محذوف وقولهما اذ الشيوخ
في كل وبعض عن المضاف اليه لم ينبيا القيام المعنى مقام المحذوف اليه فكان المضاف اليه
منه حذوا فيها المختار واذ هذه كالظرف وجاء البناء والتعويض لانها قليلة التصرف فيها
بسبب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي وبنيتا على حركة لمعلم ان لها اعراب
في الاعراب وعلى الضم ليكون لها جميع الحركات او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله
في قراءة الجماعة اي السبعة وهما اي هذه الحالة هي فتحة الاضافة مما عن الرفع وفتحة
منصوبة وكان الاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال النحوي انما يبنيان
على الضم اذا قدر المضاف اليه معرفة اما اذا قدر نكرة جاز فتحها بين جاز سواء نوم معناه او لا
والمضاف المراد بنية المضاف اليه او ينوى ان في الكلام مضافا اليه محذوف بنا سبب المقام
كما ذكره بعض محققي النحاة وليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ كما قد يتوهم تذكير
قوله في سبب الا غير والجار اي ان تنزيل اللفظ وقوله لما في تسميته ذلك اشارة الى ان
حسب مبتدا خبره محذوف وجاز وجبر مبتدا محذوف وهو اولى لما سيأتي قوله اي كما
بكا من اول من الضم على نية معنى المضاف اليه اي من اول الامر قوله على نية ضم اي تقدير الاسمية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)